المناطق المدارة ، حيث طلب الى ايغال الون تقديم مشروع مفصل لمجلس الوزراء لاقراره (هكذا تم الاتفاق على اخراجه من خلال وزارة الخارجية ليأخذ طابعا علنيا ولا يثير ردود فعل سلبية مؤثرة على انجازه) على ان يصدر فيما بعد بموجب اوامر عسكرية وليس بقانون من الكنيست تلافيا لردود الفعل الخارجية والدولية ومنعا لتفسير الاجراء او القانون المصدر من قبل الكنيست فمجلس الوزراء بأنه ضم قسري ومعلن للاراضي التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ .

وقد اخذت تحركات شمعون بيريس واجهزته في بداية الامر طابع السرية لضمان نجاح المشروع، وتأكيدا على جدية العدو في انجازه ، ولكنها اصبحت مكشوفة ومعلنة فيما بعد حيث نشرت الصحف الاسرائيلية بعضا من تحركات بيريس في مناطق الضفة والقطاع على هذا الصعيد .

● جسر الى مشروع الادارة المحلية

واصبح واضحا كل الوضوح ان مشروع الادارة المحلية مرتبط بشكل وثيق مع مؤامرة انتخابات البلديات والتي اريد لها ان تكون المدخل « الشرعي » للوصول الى تحقيق مشروع الادارة المدنية ، وهكذا كان ، حيث جرت الانتخابات على مرحلتين .

– المرحلة الاولى :

جرت في تشرين ١٩٧٥ في ٥٧ قرية وتم انتخاب اعضاء المجالس القروية .

– المرحلة الثانية :

وهي التي جرت اخيرا في ١٩٧٦/٤/١٢ استكمالا للانتخابات الاولى حيث تم انتخاب ١٤٨ عضوا في المجالس البلدية .

وقد جرت الانتخابات وسط اجواء عاصفة جماهيريا ، حيث انفجرت مظاهرات صاخبة ضد الانتخابات ، ورفعت الشعارات ، وصدرت البيانات التي حذرت من مغبة الضلوع في اوحال مثل هذه المؤامرة الصهيونية ، وحدثت صدامات واعتقالات في اثر ذلك ، لكن الانتخابات جرت برغم انسحاب بعض المرشحين ولذلك أسباب موضوعية وذاتية سنأتي على ذكرها .

هذه هي المقدمات الاسرائيلية للمشروع الصهيوني التهويدي (الادارة المحلية) والتي كان ابرزها التحضير والتهيئة من خلال سلسلة المشاريع التي طرحت ، وعلى رأسها مشروع بيريس حيث بوشر في انجاز المراحل التالية من المشروع :

١ – التهيئة والتحضير عبر الاتصالات وطبخات التآمر مع بعض الوحدة التقليدية والعميلة .

٢ – طرح مشروع بيريس والذي اخذ صيغة قانونية ضمن اطار الحكم العسكري وبشخص وزير دفاعه .

٣ – انتخابات البلديات في مرحلتها الاولى والثانية .

● المرحلة المقبلة من المشروع الصهيوني

وقد بدأت اجهزة العدو في التحضير للامسح المرحلة المقبلة لمشروعه التصفوي من خلال المؤشرات التالية :

١ – الهدف المعلن للمشروع ، والذي يتلخص في خلق اطار فلسطيني مدجن (في الضفة والقطاع) يأتي كافراز لانتخابات البلديات ، ويعطي هؤلاء صلاحيات مدنية وحياتية لادارة شؤون « المناطق المدارة » وفي مرحلة لاحقة يعطى هؤلاء صفة التحدث باسم الفلسطينيين فالتفاوض مع سلطات الاحتلال سياسيا حول مستقبل الصراع العربي – الاسرائيلي ضمن اطار التعايش في ظل الاحتلال او ، في احسن الاحوال ، ضمن اطار دولة فلسطينية – اردنية (مشروع حسين – الون) ، وضمن معاهدة او اتفاقيات سياسية واقتصادية تضمن للكيان الصهيوني تكريس احتلاله للاراضي العربية واكسابه الشرعية المزيفة من خلال الاطر الجديدة ، والتي قبلت بخوض معركة الانتخابات في ظل الاحتلال وقوانينه وسياساته وعلى استعداد لتوقيع صكوك الخيانة المتمثلة بالاعتراف والصلح مع اسرائيل .

٢ – بدأت اجهزة اعلام العدو في التحضير لمشروع الادارة المحلية ، والذي تعتبره معظم اوساط الاحزاب والكتل الاسرائيلية تتويجا لجهود سابقة ولانتخابات البلديات التي علق عليها شمعون بيريس أهمية استراتيجية حين قال « اعتقد باننا مهتمون باجراء الانتخابات ، ليس لاننا نريد احراز انجاز معين ، بل اولا وقبل كل شيء لان هذا هو موقف اسرائيل » .

وحول احد اهداف اسرائيل من انتخابات البلديات قال بيريس « اولا اريد ان اؤكد انه كانت هناك مواقف مختلفة ، ومن المؤكد اننا نخطيء اذا لم نستخلص الدروس مما حدث وذلك باتجاه معالجة شؤون العرب ، وتوضيح ان التعايش يناسب الطرفين – (٧٦/٤/٦) .

التصريحات التي صدرت عن الاوساط المسؤولة في حكومة رابين حول الحدود التي يمكن ان يسمح بها العدو لـ « ابطال » الانتخابات في حرية الحركة والتعبير ، ردا على ما قيل من ان نتائج الانتخابات جاءت في مصلحة ممثلي منظمة التحرير ، او القوى الراديكالية وتلك المحسوبة على الصف الوطني ..

٤ – حذر شمعون بيريس رؤساء البلديات الجدد بأن « كل من يحاول استغلال منصبه الجديد كمنبر سياسي سيرتكب خطأ ، وان التحول الى الوطنية او اليسار يشكل تحديا لاسرائيل اكثر مما يشكل خطرا عليها » .

٥ – تصريح الاذاعة الاسرائيلية (١٤–٤–١٩٧٦) من ان « النتائج لا تلزم الحاكم العسكري حسب القانون العسكري صلاحية لتعيين من يريد ، كما يحق له ان يضم الى المجلس البلدي اشخاص لم ينجحوا في الانتخابات وتعيين احدهم رئيسا للبلدية» ذلك يبين حقيقة « الديمقراطية الليبرالية »

● الانتخابات مؤامرة تستهدف تصفية القضية من خلال بعض الرموز والعملاء من انصار التعايش في ظل الاحتلال

للكيان التي تسلح بها منظرو انتخابات البلديات ودعاة تحويلها الى معركة وطنية في ظل حراب الاحتلال وقهره .

٦ – ما حصل في بلدة طمرة بفلسطين المحتلة حين فرضت وزارة داخلية العدو العميل تركي دياب رئيسا للمجلس المحلي بعد ان واجه معارضة من باقي اعضاء المجلس ، والذين قرروا اقالته لمعارضته اضراب « يوم الاحد في ٣٠–٣–١٩٧٦ » ، ووقوفه في وجه الارادة الشعبية العارمة التي اعلنت احتجاجها واضرابها في ذلك اليوم – ونتيجة ذلك اصدر المسؤول عن اللواء الشمالي في وزارة الداخلية الاسرائيلية « اسرائيل كينج » امرا بحل المجلس المحلي في قرية طمرة في الجليل الغربي ، وعين بدلا منه لجنة ادارية برئاسة تركي دياب ذاته والذي رفضه مجلس محلي القرية وجماهيرها .

تبقى مسألة مهمة لا بد وان يعيها كل الذين اقترفوا خطيئة خوض الانتخابات البلدية في ظل الاحتلال .

ان الحكم العسكري الصهيوني من خلال تحكمه بالقوانين وقدرته على فرض الاشياء والرموز التي يريدها كما حصل في طمرة ، وكما شجع العميل عبد النور جنحو وزمرته في هجومهم الغادر على المواطن الفلسطيني خليل محمود عيسى في رام الله حيث اغتالوه بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال التي هالها ان يسقط احد عملائها في الانتخابات البلدية الاخيرة ، هذا العدو اخذ يخطط ، وباصرار ، للوصول الى هدفه الاساسي وهو تجيير قوانين الاحتلال وديمقراطيته المزعومة لمصلحة مشروعه التصفوي ، وتثبيت زعامات وقيادات خائنة ، لتزييف ارادة شعبنا وتحقيق هدف استمرار الكيان وتوسعه .

ثانيا : على الصعيد الفلسطيني :

فقد كان التعامل مع مشاريع العدو المطروحة ، ومن ضمنها انتخابات البلديات مرتبطا بالموقف السياسي لهذا الفصيل او ذاك ، ولما كان في الساحة الفلسطينية والعربية موقفان سياسيان تجاه مشاريع التسوية المطروحة فقد عكس الامر ذاته على موضوع الانتخابات البلدية ايضا :

١ – موقف للمنظمة والشيوعيين والديمقراطية وكل القوى التي تؤيد او يمكن ان تؤيد التسوية السياسية المطروحة .. والقائمة على اساس انهاء الصراع العربي الاسرائيلي وفق قرارات الامم المتحدة والتي اساسها واحد (وملخصه انهاء البندقية المقاتلة) مهما اختلفت ارقامها ، هذا الموقف الذي شجع انتخابات البلديات ، وجند لها كل قوته واتصالاته وامكاناته المادية ، ورفع لهذا الغرض شعارات عديدة كان قد رفع عكسها في وقت سابق حيث ادان الانتخابات في ظل الاحتلال، واصبح الان ضمن تبعية معينة وأفق معين «يناضل» من اجل نجاح حفنة من انصاره ومؤيديه على قاعدة الاحتلال الاسرائيلي وضمن قوانينه وسياساته .

٢ – موقف جبهة الرفض ، والتي اعلنت منذ الساعات الاولى لتحركات شمعون بيريس ، وقبله، ألون ودايان بأن هذه المشاريع وعلى رأسها انتخابات البلديات ليست الا مؤامرة صهيونية تستهدف استثمار انتصار اسرائيل العسكري في حزيران ثم افرازات حرب تشرين التكتيكية (لتحقيق هدفها في تصفية القضية من خلال مجموعة من الرموز والعملاء القابلين بالتعايش في كنف الاحتلال وضمن قوانينه) ، وان انتخابات البلديات ، ومشروع الادارة المدنية وجهان لعملة اسرائيلية واحدة وطالبت عبر مظاهرات جماهيرها وطلائعها في الداخل وعبر البيانات والشعارات وكذا تهديدات رموز هذه الانتخابات (فتحي الفحماوي مثلا – جنين) وحرق منازل ومحال بعض عملاء الانتخابات ، وعبر ما اعلنته في الخارج من ضرورة اتخاذ موقف وطني موحد لاحباط مشروع العدو التصفوي هذا ، وكررت هذا الموقف في مذكراتها واتصالاتها ودعت منظمة التحرير لان تعلن حقيقة موقفها من انتخابات البلديات – المؤامرة – الا ان منظمة التحرير والفريق الاول في لوحة الوضع السياسي فلسطينيا لم يستجب لكل ذلك ، وامعن في تأييد انتخابات البلديات والتنظير لها .

اننا وبعد ان تمت انتخابات البلديات ، والتهليل المفرط في الاعجاب بنتائجها من قبل الفريق الاول (القابل والمشجع) ، وعلى ضوء موقفنا وتحليلنا لطبيعة القوى المتحكمة بالقرار السياسي في ازمة الصراع في المنطقة ، نرى تثبيت الاتي :

١ – ان موقفنا كان ولم يزل ينطلق من رفض الاحتلال وافرازاته ومشاريعه ، وان ذلك هو الطريق الثوري في مصادمة الاحتلال ، وتعميق مجرى النضال الثوري والجماهيري وتربية الجماهير على مقارعة عدوها واكسابها عبر ذلك خبرات متراكمة وثمينة على صعيد حرب التحرير الشعبية طويلة الامد ، وان العنف الثوري في مجابهة المحتلين الغزاة هو الطريق الوحيد لحسم تناقضنا العدائي مع الكيان الصهيوني ، اما الطرق « البرلمانية » في مناهضة الاحتلال فلن يكون حظها في النجاح اكثر من حظ الاحزاب الشيوعيةالتي تعلن اليوم معاداتها لديكتاتورية البروليتاريا على طريق تشويه الماركسية اللينينية وتراثها المجيد باعتباره السلاح الاقوى بيد الشعوب المضطهدة والفقيرة في حربها الضروس ضد القوى الطبقية والقومية العدوة ، بل ان قبول الانتخابات في ظل الاحتلال من قبل قوى وطنية سيعطي الشرعية لهذا الاحتلال ، وتدريجيا سيصبح الامر وكأنه جزء من الحقائق القائمة وسياسة الامر الواقع .

ومن جهة اخرى فان قبول خوض الانتخابات في ظل الاحتلال يعطي العدو ورقة رابحة في مفاوضات السلام المقبلة ، خاصة حين يفرض السياسات والمواقف التي تنطبق ومصلحته عبر الادوات الجديدة وتلك التي سيفرضها ويحلها محل القوى الوطنية التي لن تقبل التعايش معه وفق مخطط تصفية القضية سياسيا واقامة «دولة قرار ٢٤٢ وملحقاته» حيث ستكون الادوات المنتخبةوالمفروضة اداة ضغط على منظمة التحرير لتقديم تنازلات وطنية تناسب الشروط الاميركية والاسرائيلية للتسوية المطروحة .

٣ – اننا نحمل منظمة التحرير وكل القوى التي ساندت وشجعتخوض انتخابات البلديات مسؤولية التقاعس عن الوقوف موقفا وطنيا وثوريا موحدا لجهة احباط هذه المؤامرة وهي التي يريدها العدو مدخلا لمشروع « الادارة المحلية » والمرتبط بالتسوية السياسية التسووية .

٣ – اننا نحذر كافة الاطراف المشجعة وتلك التي خاضت الانتخابات من ان تحولها اسرائيل تدريجيا الى نافذة (خطوة – خطوة) للوصول الى مشروعها الاساسي وهو « الادارة المدنية الذاتية » ضمن اطار الاحتلال ، والوقوع في الفخاخ المنصوبة تحت عناوين براقة تكون نتيجتها تضليل الجماهير وسوقها الى قبول مشاريع التسوية القادمة ، والتي تصب في النهاية في طاحونة الاحتلال ومصالح الامبريالية ومخطط ترتيب الاوضاع السياسية في المنطقة بما يتلاءم واستراتيجية الامبرياليةوعملائها الرجعيين .

٤ – ان المعارك المستمرة التي يخوضها شعبنا ضد الاحتلال ومشاريعه الاستيطانية والسياسية ، والتي تدور رحاها اليوم في الارض المحتلة رافعة لواء مناهضة التسوية الاستسلامية او الاستيطان، وانتخابات البلديات هي دليل حي على قوة جماهير الرفض .. الجماهير التي لا زالت ترفض وبقوة ما قبله المتحمسون ، والمتعطشون لاحتلال كرسي في مؤتمر جنيف التصفوي ، وهي تعلن للابد انها مستمرة في مقاومة الاحتلال ومشاريعه .. هذا الموقف الجماهيري والثوري سيشكل ضربة قاصمة لانتخابات البلديات ومشروع الادارة المحلية . ■■

غاليلي : عرب في جهاز الاحتلال

دايان : سياسة « الجسور المفتوحة »

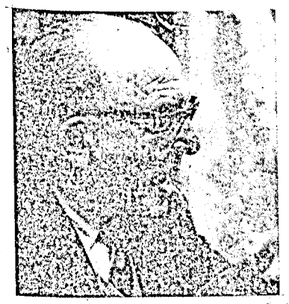

اشكول : اتصالات في الضفة الغربية